مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية ـبحوث ودراساتـ
المجلد: 10 العدد: 02 ،2023 ص.ص: 65-85

تسيير الادارة المحلية وصعوبات تنمية المجتمع المحلي

The management of local administration and the difficulties of developing the local community

بوشكيمة فتيحة
جامعة علي لونيس بالبليدة 2
bouchkimafatiha@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/09/17 **تاريخ القبول: 2022/03/07**

ملخص:

تسعى الإدارة المحلية بمختلف أجهزتها أو مؤسساتها إلى العمل على تلبية مطالب مواطنيها، وبحكم أن البلدية تمثل أصغر وحدة في الجهاز التنظيمي لمؤسسات الجماعات المحلية. والأقرب إلى المواطنين باعتبارها حلقة وصل بين الدولة والمواطنين، لذا يجب تفعيل دور هذه الهيئات (البلدية ...). وذلك بإعادة هيكلة أجهزتها ومنحها المزيد من الصلاحيات التي تسمح لها ببعث برامج التنمية المحلية وتنفيذها، مع إشراك المواطن في ذلك.

الكلمات المفتاحية: الإدارة المحلية – البلدية – التنمية المحلية – المجتمع المحلي.

Abstract :

The local government, with its different agencies or institutions, seeks to work to meet the demands of its citizens, and because the municipality represents the smallest unit of the organizational apparatus of local government institutions, and is the closest citizens, because it is a link between the state and the citizens, the role of these bodies must therefore be activated (the municipality ...), By restructuring its apparatus, and by granting it more powers which allow it to launch and to implement local development programs, while involving citizens.

Key words: Local administration - Municipality - Local development - Local

مقدمة :

تشكل الإدارة المحلية المؤسسات والهيئات الأساسية للتنظيم الإداري على مستوى الدولة، والتي تهدف إلى تسيير وتنظيم المجتمع. وتسعى إلى تلبية مطالب المواطنين وإشباع حاجاتهم الأساسية، ومن هذا المنطلق فالإدارة المحلية أو الجماعات المحلية تمثل وحدة إدارية مصغرة عن الدولة. وبحكم اعتبارها حلقة وصل بين الدولة والمواطن (البلدية، الولاية ...) أعطيت وأوكلت لها جملة من الصلاحيات، تأخذ في الحسبان امتداد واتساع المهام المركزية على المستوى المحلي من جهة، وتزايد المطالب العامة المحلية لكل إقليم من جهة أخرى .

وعلى الغالب تعتبر التنمية المحلية أهم هذه الصلاحيات والأهداف التي تسعى الدولة إلى تجسيدها، كوضع وإحداث استراتيجيات وسياسات فاعلة في الميدان. وهذا ما يبرز دور وأهمية الإدارة المحلية في تنمية المجتمع المحلي وفي ضوء تحقيق هذا المسعى، يواجه المجتمع المحلي صعوبات وعراقيل تعيق تنميته وتطوره، فيا ترى ما هي هذه الصعوبات؟

أولا: أهداف وأهمية الإدارة المحلية:

قبل عرض أهداف وأهمية الإدارة المحلية نتعرف على مفهوم الإدارة المحلية.

1. مفهوم الإدارة المحلية:

هي جزء من النظام العام للدولة منحتها الحكومة المركزية شخصية معنوية، وجدت من أجل تلبية احتياجات مجتمعها المحلي ممثلة بهيئة منتخبة، تعمل تحت رقابة وإشراف السلطة المركزية. [1]

كما تهدف إلى شرح السياسة العامة للدولة وخلق التأييد الشعبي المحلي لها، ونقل متطلبات واحتياجات المواطن المحلي إلى الحكومات في المستويات العليا. [2]

وعموما تعبر عن اللامركزية الإقليمية كأسلوب من أساليب التنظيم الإداري، أي الإدارة المحلية، وتؤدي إلى نقل بعض السلطات إلى الوحدات المحلية، وبالطبع هذا لا ينقص من اختصاصات الحكومة المركزية. بل أنه يظهر علاقة اشتراك الوحدات المحلية المركزية، ونتيجة لهذه العلاقة يجب التنسيق بين الطرفين من أجل تنمية المجتمع المحلي.

2. **أهداف الإدارة المحلية:** للإدارة المحلية أهداف سياسية وإدارية واجتماعية منها:

- تكريس مبدأ الديمقراطية والمشاركة والذي يكون عن طريق انتخابات نزيهة وحرة والتي تسمح لأي مواطن أن يعبر عن رأيه ويختار بكل حرية مرشحه المفضل، وبالتالي توفير فرص أكثر لإشراك المواطنين في الإدارة والتسيير على المستوى الوحدات المحلية. وهذا يسمح لهم بالتدرب على ممارسة العمل السياسي.
- تهدف إلى الاقتصاد في النفقات وذلك بتوفير الوقت والسرعة في الانجاز وتوحيد أنماط التسيير والعمل على تنفيذ الأعمال بدقة واحترافية.
- تهدف إلى توفير مصادر تمويل بديلة محلية، وبالتالي تخفيف العبء على الإدارة المركزية.
- تهدف إلى القيام بمشروعات اقتصادية تكون من واقع وعمق المجتمعات والاعتماد على الموارد الطبيعية واستغلالها بطريقة عقلانية، أي خلق اقتصاد محلي وقومي في نفس الوقت، ومنه المساهمة في تنمية المجتمع المحلي.
- تهدف إلى الاستغلال الأمثل للطاقات الفكرية والفنية والثقافية للسكان المحليين وتوظيفها للمصلحة العامة.
- تهدف أيضا إلى تخليص المجتمع من بعض العادات والتقاليد التي تعيق التنمية كالعصبية والخرافات والبدع.
- تعمل على تطبيق مبدأ المشاركة الاجتماعية لمواطنيها كمؤشر لمبدأ الديمقراطية وإدماجهم في الحياة السياسية والاجتماعية، والذي يسمح لهم بالتحلي بروح المسؤولية والابداع في التسيير وإدارة شؤونهم بأنفسهم والابتعاد عن السلوكات السلبية كالاتكالية واللامبالاة، وبالتالي تحقيق رغبات ومطالب وحاجات المجتمع المحلي. والمساهمة في التنمية المحلية والذي ينعكس بالإيجاب على التنمية الوطنية.

3. **أهمية الإدارة المحلية:** تظهر أهمية الإدارة المحلية من خلال:

- لازمت الإدارة المحلية المجتمع الانساني منذ القدم وحتى العصر الراهن، فقد وجدت تاريخيا على شكل قرى ثم مدن صغيرة تعقد اجتماعات لإدارة شؤونهم وحل مشاكلهم

وكان هذا خير دليل لتطبيق الديمقراطية بين أفراد المجتمع الواحد، ولذلك فإن الحكم المحلي يعد الأصل والمنبع الذي استحدثت منه الدول الحديثة النظام جل التفكير الديمقراطي، ومبدأ السيادة الشعبية بمفهومها الحديث، إذن الإدارة المحلية هي الباب الواسع لإرساء قواعد الديمقراطية.

- إن الفقه الإداري يتفق غالبا على أن قيام التنظيم على أساس الأسلوب المركزي وحده أمر لم يعد يتلاءم مع اتساع ومجالات نشاط الإدارة المحلية في الدولة المعاصرة، لذا ينبغي أن تعهد بإدارة المرافق والمصالح المحلية إلى هيئات محلية منتخبة تشاركها تحمل العبء. فاللامركزية والوسيلة الناجحة لتوزيع الأعباء بينهما وبين الأفراد أنفسهم.[3]
- تظهر مساهمة الإدارة المحلية في ابراز قيادات محلية تتمتع بكفاءة وخبرة في عملية التسيير والتنظيم على المستوى المحلي، وبإمكانها تقديم اضافات وخبرات في التنظيم الإداري على المستوى المركزي للدولة.
- وسيلة لإشراك المواطنين في عملية التسيير سواء عن طريق الانتخابات أو المجتمع المدني كالجمعيات ودور الشباب. وهذا ينمي ترابط اجتماعي وتضامن بين أطياف المجتمع.
- يساهم الحكم المحلي في البحث عن مصادر تمويل محلية بدلا من الاعتماد دائما على مصادر تمويل الدولة، أي ايجاد وخلق مصادر تمويل بديلة وبالتالي تحقيق الاستقلال المالي والإداري عن مركزية الدولة.

4. مقومات الإدارة المحلية: هناك عدة مقومات منها:

1.4 التقسيم الإداري للوحدات المحلية:

يتم تقسيم إقليم الدولة إلى عدد من التقسيمات المحلية، بحيث يصبح كل منها وحدة محلية، ويتم هذا التقسيم مع مراعاة عدد من الاعتبارات الأساسية ولتحقيق أهداف معينة.

ويتوقف نوع التقسيم الإداري لإقليم الدولة على هدف الدولة من نظام الإدارة المحلية، وعلى الظروف البيئية السائدة في إقليم الدولة وفي إطار هاذين العاملين الرئيسيين توجد

عدة عوامل تكون دائما موضع الاعتبار، عند تقسيم إقليم الدولة لأغراض الإدارة المحلية أهمها:

- تجانس المجتمعات والقوة المالية، أي مدى قدرة الوحدة المحلية على الحصول على موارد مالية ذاتية، تكفي لتغطية الجانب الأكبر من مصروفاتها حتى تستطيع الاضطلاع باختصاصاتها بكفاية.
- يضاف إلى تلك العوامل المحددة لتقسيم إقليم الدولة لأغراض الإدارة المحلية العامل الخاص بضرورة وجود عنصر المشاركة الشعبية. وتوافر أوعية الخدمات التي تدخل في نطاق اختصاص الوحدة المحلية.[4]

2.4 مجالس محلية منتخبة:

والتي تمثل الإدارة العامة للوحدة المحلية، ويعني ذلك ضرورة إدارة شؤون عمل وحدة محلية بواسطة مجلس محلي منتخب يمثل الإدارة العامة لمواطني الوحدة، فالمواطنون الأقدر من غيرهم على تحديد مشاكلهم، والعمل على حلها بالأسلوب الذي يرضون عنه. فالمجالس المحلية هي هيئات تمثل الإدارة العامة للمجتمعات المحلية، وتضطلع بصلاحيات تقريرية ورقابية في إطار اختصاصها، وفي إطار رقعتها الإقليمية. [5]

3.4 المشاركة الشعبية:

تمثل المشاركة الشعبية أحد المقومات الأساسية لقيام نظام الإدارة المحلية وبدون المشاركة في اتخاذ القرارات بالمجالس المحلية وفي الأعمال الخاصة بالتنمية، تبعد وحدات الإدارة المحلية عن حقيقة ما يحس به المواطنين من مشكلات وحاجات، فالمشاركة الشعبية باشتراك المواطنين في شكل أفراد وجماعات مع الجهات الإدارية في تحديد احتياجات وأولويات المجتمع مع تحديد أفضل الوسائل لتحقيق هذه الاحتياجات. وذلك بوضع السياسات والتخطيط للمشاريع وتمويلها والسهر على تنفيذها، أي المساهمة في التنمية المحلية التي تعد من أهم أهداف قيام الإدارة المحلية.

4.4 التخطيط وضرورة التكامل بين أجهزة التخطيط:

يمثل التخطيط أهم مقومات الإدارة المحلية وأهم دعائم التنمية، فالتنمية المحلية لكي تحدث على الوجه المطلوب لابد أن تكون مخططة، فالتخطيط للتنمية على المستوى المحلي في إطار التخطيط الشامل والمتكامل الذي يلم بجميع جوانب الصورة في أبعادها الزمنية القصيرة والمتوسطة والطويلة، وفي جميع المجالات التي تعتمد إليها.

5.4 توفر العنصر البشري:

يعتبر العنصر البشري أهم عنصر في العملية الإنتاجية، وفي نجاح التنمية المحلية التي تعتبر الهدف النهائي لنظام الإدارة المحلية، فالعنصر البشري هو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام، وهو الذي يدبر التمويل اللازم لإقامة المشروعات و ينفذ أيضا المشروعات ويتابعها ويعيد النظر فيما يقابله من مشكلات ويضع الحلول المناسبة لها في الوقت المناسب، لذلك يجب أن تتوفر لوحدات الإدارة المحلية الموارد البشرية المؤهلة فنيا وإداريا. [6]

6.4 التمويل المحلي الذاتي بالموارد المحلية:

استقلال الوحدات المحلية إداريا يكون باستقلالها المالي وتباعا لاستقلالها بموارد ذاتية تكون لهما ذمة مالية منفصلة عن ذمة الدولة، وبالتالي تتمتع بحرية تامة في إنفاق أموالها. فلا يقتصر دور الاستقلال المالي على دعم الاستقلال الإداري. لكنه يسهم أيضا في دعم مبادئ الإدارة المحلية عن طريق تأكيد المسؤولية المالية لمواطني الوحدات المحلية. [7]

7.4 الشخصية المعنوية:

يشترط أن تمنح الوحدة المحلية القائمة على هذه المصالح الشخصية المعنوية، فهي شرط وجود الوحدة المحلية وتعتبر فرعا من فروع الحكومة المركزية، إذن فالشخصية المعنوية هي النتيجة الطبيعية لقيام اللامركزية ولحماية مصالحها القانونية، ولكي يكون

هناك لا مركزية فمن الضروري أن هناك أشخاص إداريين خلاف الدولة تنسب إليها تصرفاتها لا إلى الدولة.

8.4 الرقابة من الحكومة المركزية:

استقلال الوحدات المحلية لا يعني إفلاتها من رقابة الحكومة المركزية فتتصرف في نطاق إقليمها كما تشاء، فالدولة في ظل نظام الحكم المحلي تظل هي الشخص المعنوي الرئيسي صاحب السلطة العليا في نطاق الإقليم الوطني كله.

ومهما تمتعت الوحدات المحلية باستقلالها، فإنها لابد وأن تعمل في إطار السياسة العامة للدولة طبقا لقوانينها باعتبارها أجهزة مشاركة في جزء من النشاط الإداري والتنفيذي للدولة.

وتتمثل الرقابة المركزية فيما تملكه الحكومة المركزية المختصة بالرقابة من سلطات:

- الرقابة على ذات الهيئات المحلية وعمالها.
- الرقابة على تصرفات هذه الهيئات المحلية.

إذن فالحكومة المركزية لها حق الرقابة على المجالس في مجموعة، كأن يكون لها حق إيقاف المجلس أو جله وعادة يحاط استخدام هذا الحق بكثير من الضمانات التي تحافظ على الاستقلال المحلي كعرض الأمر على البرلمان. [8]

9.4 مقومات قانونية:

تعتبر المقومات القانونية من أهم المقومات الأساسية التي تقوم عليها الإدارة المحلية. [9] وتكون هذه القوانين ضمن دساتير أو مراسيم أو لوائح يتم تشريعها وإصدارها من أجل تنظيم المجتمع وضبط أفراده، وبهدف الحفاظ على النظام العام للدولة.

ثانيا: مفهوم التنمية المحلية، أهدافها وأهميتها:

1. مفهوم التنمية المحلية:

هي السياسات والبرامج التي توضح وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مرغوب فيه في المجتمعات المحلية بهدف رفع مستوى المعيشة وتحسين نظام توزيع الدخل. [10]

وتمثل عموما عملية تشمل كل السياسات والبرامج التنموية التي تعمل على إحداث تغيير في المجتمع المحلي، وتساهم في رفع المستوى المعيشي للمواطن.

2. أهداف التنمية:

تهدف كل دولة إلى رفع المستوى المعيشي لسكانها، حيث تختلف أهداف التنمية من دولة لأخرى ويعود ذلك إلى طبيعة وأوضاع الدولة منها أوضاع اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية، ولكن هناك أهداف أساسية تسعى إليها كل الدول لتحقيقها، والتي يمكن حصرها كالآتي:

- إشباع الحاجات الأساسية من خلال تعبئة الموارد المحلية المتاحة لها أو الحصول عليها من الخارج بهدف زيادة الإنتاج وتحسين مستواه، وذلك بهدف إشباع الحاجيات الأساسية للسكان بأكبر قدر ممكن.
- كما تهدف التنمية إلى زيادة الدخل القومي الحقيقي والذي تتحكم في زيادته عوامل منها معدل زيادة السكان وإمكانيات الدولة المادية والفنية، فكلما كان معدل الزيادة في السكان كبير كلما اضطرت الدولة إلى العمل لتحقيق نسبة أعلى للزيادة في دخلها الحقيقي، غير أن هذه الزيادة تتوقف على إمكانيات الدولة المادية والفنية فكلما توفرت اموال أكثر وكفاءات أفضل كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى من الزيادة في الدخل القومي الحقيقي والعكس صحيح أي كلما كانت هذه العوامل نادرة فإن نسبة ما يمكن تحقيقه من زيادة في الدخل القومي الحقيقي عادة ما تكون صغيرة نسبيا.
- رفع المستوى المعيشي من بين الأهداف المختلفة الأساسية التي تسعى إليها التنمية خاصة في الدول المتخلفة اقتصاديا، فمن المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن وغيرها دون رفع مستوى المعيشة للسكان وبدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات لمجموع أكبر من السكان.
- كما تهدف إلى توفير مناصب عمل دائمة، ورفع العمالة في كل من الريف والحضر وتحسين الظروف وإمكانيات العمل (بيئة العمل).

- إحداث تغيير في البناء الاجتماعي للمجتمع ووظائفه والذي يشمل هذا التغيير على أنماط العلاقات الاجتماعية والمعايير والقيم والنظم التي تؤثر في سلوكيات الأفراد وتحدد وتوجه أدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها.
- تهدف التنمية أيضا إلى تطوير الجانب الثقافي والحضاري للمجتمع، والذي يعتبر من أهم الدعائم والمحرك القوي للتنمية، فالمعتقدات الثقافية والحضارية كاللغة والعادات والتقاليد والقيم للمجتمعات لها انعكاسات على التنمية.

3. أهمية التنمية:

تظهر أهمية التنمية من خلال:

- رفع المستوى المعيشي للأفراد، وتحسين الدخل الفردي للمواطن بتوفير فرص عمل أكثر.
- المساهمة في تحسين القطاع الصحي وتوفير الرعاية الصحية اللازمة للمواطنين.
- خلف وتوفير بيئة عمل تشجع على المساهمة والمشاركة الفعلية في التنمية وتقديم الأفكار والآراء والمقترحات وتنفيذ برامج التنموية وتقويم نتائجها.
- تحسين قطاع السكن، مع بناء مساكن للأفراد ذوي الدخل المحدود.
- توفير وتحسين خدمات الرعاية الاجتماعية، ورفع مستوى التغذية، ومحاربة الفقر وأشكال الجريمة والانحراف.
- تحسين أنماط التعليم، والعمل على تطوير برامجه و مناهجه ،وبناء معاهد وجامعات متخصصة تساهم في تطوير الدراسات و البحوث العلمية .

4. مجالات التنمية:

مجالات التنمية المحلية متعددة نذكر منها:

1.4 المجال الاقتصادي التنمية الاقتصادية:

هي عملية نقل الاقتصاد القومي من حالة التخلف إلى حالة التقدم أو بمعنى أدق هي عملية الانتقال من الوضع الاجتماعي المتخلف إلى الوضع الاقتصادي المتقدم، وهذا

الانتقال يقتضي تغييرا جذريا وجوهريا في أساليب الإنتاج المستخدمة (قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج التي تتلاءم مع مرحلة تطور قوى الإنتاج) وفي البنيان الثقافي المتلائم مع هذه الأساليب الإنتاجية. [11]

كما أننا نجد الثقافة ترتبط بالاقتصاد (الثقافة الاقتصادية) لأن جميع الأنشطة الاقتصادية لها بعد ثقافي، وهي جزء لا يتجزأ من الثقافة تماما مثلما هي جزء لا يتجزأ من الهيكل الاجتماعي. [12]

كثقافة الاستهلاك لدى المواطنينّ، التوفير والادخار الاقتصادي إذن هناك علاقة تأثر وتأثير بين الثقافة والاقتصاد.

2.4 المجال الاجتماعي–التنمية الاجتماعية:

هي عملية تغيير مقصودة وموجهة نحو إشباع حاجات الإنسان، وتعتمد على مبدأ أساسي يقوم على إمكانية توجيه هذا التغيير والتحكم في مضمونه واتجاهاته وسرعته وذلك في كل عناصر المجتمع الفكرية الاجتماعية والعلمية والعاطفية ونظم المجتمع وبيئته.

وتتطلب التنمية الاجتماعية تدعيم العلاقات الاجتماعية بين فئات المجتمع وتذويب الفوارق بينهما وإدماجها في المجتمع العام، وتستهدف سياسة التنمية الاجتماعية زيادة الاستعداد وزيادة قدرات أكبر عدد من أفراد المجتمع على الاسهام في عملية التنمية الاقتصادية والاستفادة من ثمارها، كما تستهدف جعل أبناء المجتمع أكثر إيجابية في المشاركة في الحياة العامة كاتخاذ القرارات والممارسة العملية. [13]

3.4 المجال السياسي – التنمية السياسية:

هي عملية بناء الأمة – الدولة من خلال بناء المؤسسات والتنظيمات السياسية، إضافة إلى عمليات تنمية الإدارة والقانون والذي ينعكس إيجابا على مبادئ المواطنة وقضيا الاندماج الوطني.[14] وإرساء مبدأ الديمقراطية وحرية المشاركة في صنع القرار السياسي عن طريق مجموعة من الوسائل كالأحزاب السياسية والجمعيات، النقابات والتي تهدف إلى الاستجابة لمطالب المجتمع. [15]

4.4 المجال الإداري – التنمية الإدارية:

هي عملية تهدف إلى رفع كفاءة وفعالية الجهاز الإداري عن طريق إدخال التحسينات الضرورية في سلوك العاملين أو في التنظيم الإداري أو في الوسائل والأهداف الإدارية، وفي كل المجالات. [16]

5.4 المجال الثقافي – التنمية الثقافية:

تمثل التنمية الثقافية هي وسائل الحياة المختلفة التي توصل إليها الإنسان عبر التاريخ السافر منها، والمتضمن الجانب العقلي واللا عقلي، التي توجد في وقت معين، والتي تكون وسائل إرشاد وتوجيه سلوك الأفراد في المجتمع، فلكل مجتمع ثقافته الخاصة أفكار ومعتقدات عادات وتقاليد واتجاهات وقيم وأساليب التفكير والعمل وأنماط السلوك المختلفة التي تميز كل مجتمع عن الآخر، فهناك الثقافة السوفيتية والثقافة الأمريكية، وأيضا الثقافة العربيّة والإسلامية. [17]

6.4 المجال البشري – التنمية البشرية:

يصطلح عليها أيضا بالتنمية الإنسانية، وتعرف حسب تقارير الأمم المتحدة أنها عملية تهدف زيادة الخيارات أمام الناس والتي تتمثل هذه الخيارات في:

- العيش والتمتع بحياة طويلة وصحية.
- الحصول على المعارف والموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة، إضافة إلى خيارات الحرية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتوفير فرص الإبداع واحترام حقوق الإنسان واستمتاع الشخص بالاحترام الذاتي.

فالتنمية البشرية تعني تنمية الناس من أجل الاستثمار في قدرات البشر سواء التعليم أو الصحة أو المهارات، حتى يمكنهم العمل على نحو منتوج خلاق. ومن أجل الناس معناها كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي حققوه توزيعا واسع النطاق وعادلا، والتنمية بواسطة الناس أي إعطاء كل فرد فرصة المشاركة فيها. [18]

7.4 التنمية المستدامة:

هي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات، وكذلك الأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها. [19]

فالتنمية المستدامة هي تلك التنمية التي يديم استمراريتها الناس أو السكان أما التنمية المستديمة فهي التنمية المستمرة والمتواصلة بشكل تلقائي غير متكلف. [20]

وحتى تتحقق التنمية المستدامة وتكون تنمية شاملة يجب ان تتضمن العناصر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إضافة إلى العنصر الثقافي والتكنولوجي والسياسي. [21]

إضافة لهذه المجالات نجد أيضا التنمية الوطنية والقومية والتي تشمل وتهدف إلى تحقيق تنمية شاملة في جميع المجالات، وفي كل أقاليم الدولة أي تحقيق التوازن الجهوي، ونجد كذلك التنمية الحضرية والتي بدورها تسعى إلى تنمية المجتمع وتطوير الصناعة وتحسين الخدمات وأيضا التنمية الريفية التي تهدف إلى تنمية القطاع الفلاحي والزراعي وتشجيع الفلاح على خدمة الأرض.

ثالثا: صعوبات تنمية المجتمع المحلي:

1. مفهوم المجتمع المحلي:

هي مجموعة من الناس، يشتركون في تفاعل اجتماعي، وبعض الروابط المشتركة بينهم، ويشتركون في مساحة ما على الأقل لبعض الوقت. [22]

فالمجتمع المحلي هو عبارة عن مجموعة من الناس أو تجمع بشري، يتواجدون في منطقة جغرافية محددة تجمعهم روابط اجتماعية ومهام ونشاطات سياسية واقتصادية، ويشكلون من خلالها وحدة اجتماعية تسودها قيم عامة يشعرون بالانتماء إليها والتي تتشكل منها: القرية، المدينة.

2. عناصر تكوين المجتمع المحلي:

تساهم عدة عناصر في تكوين المجتمع المحلي منها:

1.2 البيئة الطبيعية والجغرافية:

كل مجتمع يبنى على طبيعة معينة، وتؤثر في المجتمع وثقافته، ونظام حياته، وبالتالي على الجماعة التكيف معها أو محاولة حماية أنفسهم منها أو التحكم فيها مثل: المناخ، وطبيعة الأرض والتضاريس والمصادر الطبيعية، جبال وتربة قاسية...

2.2 الناس والسكان:

يعني جنس السكان (الديني والأصل) والتركيبة العمرية (كبار السن، صغار السن) ونوعية المهن والوظائف والوضعية الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية وأشكال الطبقات الاجتماعية (عليا، وسطى، دنيا، فقراء، أغنياء ...)

3.2 البناء التنظيمي والسياسي:

يعني نظام الحكم السائد في المجتمع، ديمقراطي، جمهوري، ملكي، اشتراكي. [23]

4.2 البيئة الاجتماعية:

المناخ الذي يعيش في ظله أفراد المجتمع، وتشمل المؤسسات الاجتماعية المختلفة والجماعات والتجمعات والهيئات والمشاريع المختلفة.

5.2 العلاقات الاجتماعية والإنسانية:

العمليات والتفاعلات الناجمة عن تفاعل الأفراد في البيئتين الطبيعية والاجتماعية.[24]

حيث نجد في المناطق الريفية، العلاقات شخصية وقوية مقارنة بالعلاقات في المناطق الحضرية، ويرجع هذا إلى انخفاض الكثافة السكانية في المناطق الريفية.

كما تتميز العلاقات في المناطق الريفية بالتعاون في الأزمات وتبادل المنفعة خاصة في موسم الزراعة وحصد المحاصيل.

6.2 المؤسسات والمنظمات الاجتماعية:

يجب أن تتوفر في المجتمع عدد من المؤسسات الاجتماعية كالأسرة والأنظمة الاقتصادية والتعليمية والدينية والإدارة الحاكمة، و وجود هذه المؤسسات الاجتماعية

ضروري لتحقيق أهداف أساسية لقيام المجتمع المحلي، فتوفر الأسرة مقابلة الدوافع الطبيعية والجنسية والنفسية بغرض حفظ النوع والتربية الاجتماعية، وتوفر المؤسسة الاقتصادية التي توفر السلع الأساسية، واحتياجات الأفراد منها، كما تهدف المؤسسات التعليمية إلى نقل خبرات الأجيال القديمة إلى الأجيال الحديثة، والإدارة الحاكمة تهدف إلى توفير الأمن وتحقيق العدالة بين أفراد المجتمع والمؤسسة الدينية إلى توفير الطمأنينة والمثل العلياالتي تربط بين الأفراد في المجتمع وتوجيههم الوجهة الصحيحة.

كما تعتبر المنظمات الاجتماعية أحد مكونات المجتمع المحلي الهامة، حيث أنها الأداة التي يمكن عن طريقها تحقيق مختلف الخدمات، وهي الطريقة العملية التي تتم بواسطتها عمليات التنمية، أي عمليات جمعية بمعنى اشتراك الناس معا في تحقيق أهداف مشتركة.

7.2 الأهداف والرغبات والآمال المشتركة:

الأهداف والرغبات والآمال المشتركة تكون جزءا هاما في بنيان المجتمع، فالاهتمامات المشتركة تمثل الأعصاب والشرايين التي تربط أجزاء الجسم الواحد، ولا يعني ذلك أن تكون اهتمامات جميع أفراد المجتمع المحلي متفقة، ولكن ذلك لا يمنع وجود اهتمامات غالية تستهدف توفير خدمات مشتركة وإلا تعذر تحقيق الأهداف والرغبات والآمال المفيدة في المجتمع المحلي.

8.2 شبه الاكتفاء الذاتي:

من المعلوم أنه لا يوجد مجتمع قومي أو محلي مكتفي ذاتيا فالمجتمع المحلي مهما توفرت به الخدمات المختلفة سيظل معتمدا على المجتمعات المحلية الأخرى، والمناطق الحضرية في الحصول على بعض الخدمات والسلع التي تشبع احتياجات ورغبات سكانه اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا والحصول على الخدمات في المجتمع المحلي عنصر هام من عناصر تكوينه، والمجتمعات المحلية المتقدمة هي التي

تستطيع توفير أكبر قدر ممكن من الخدمات لسكانها، وتتابع توفير الجديد من الاحتياجات حتى يمكن إشباع رغباتهم. [25]

3. صعوبات تنمية المجتمع المحلي:

ترتبط تنمية المجتمع المحلي بعدة عراقيل وصعوبات منها سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية وهي كالاتي:

- يعتبر العامل السياسي والفكري عاملان قويان في عملية التنمية، لأن عدم توفر الاستقرار السياسي يعيق تنمية المجتمعات، كما الحال في بعض الدول النامية (حروب أهلية، نزاعات، انقلابات عسكرية) وعليه يتطلب توفير بيئة سياسية مهيئة قادرة على إدارة المجتمع وإدارة التنمية والتقليل من ردة الأفعال الاجتماعية والسياسية وخلق الإطار الديمقراطي الملائم لذلك. [26]
- كما أن التبعية للخارج ونقص رؤوس الأموال ومشكلة الديون تعد من العراقيل الاقتصادية التي تعيق تنمية المجتمع كما هو حال دول العالم الثالث التي من تعاني من المشاكل وارتباط اقتصادها باقتصاد الدول المتقدمة، فهي تمثل سوق استهلاكي كبير لمنتوجات الدول المتقدمة، إضافة على اعتمادها على منتوج واحد يمثل النسبة الغالبة من صادراتها كالدول التي تعتمد على تصدير البترول والغاز فقط مثل الجزائر، ليبيا والكويت أي عدم تنوع في الصادرات، والذي يسبب هذا الأخير خضوع اقتصاديات هذه الدول إلى تقلبات الاقتصاد العالمي والأسواق العالمية، والذي يؤدي بالضرر على اقتصادها. [27]
- يعتبر العامل الاجتماعي عامل مهم في عملية التنمية من خلال البناء الاجتماعي القائم كالتركيب الأسري والعلاقات السائدة بين أفراد المجتمع ووجود الطبقات المتمايزة والتفكك الأسري وشكل مضمون العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والأسس التي تحكم التعامل والأدوار والمكانة الاجتماعية.

- كما أن انتشار الأمية وارتفاع نسبتها في كثير من بلدان العالم الثالث لها أثر كبير على التنمية، والقيم والعادات والتقاليد الاجتماعية السائدة في المجتمع أيضا تؤثر على تعطيل عجلة التقدم. [28]
- النمو السكاني وعدم التوازن بين حجم السكان وبين الموارد والامكانات المتاحة، وسوء توزيع السكان على الامتداد الجغرافي للمجتمع سواء في الريف أو الحضر، وأيضا عدم ملائمة توزيع السكان لمتطلبات التنمية واختلال التركيبات السكانية المختلفة في المسار الطبيعي والذي يترتب عليه سوء توزيع السكان على الأنشطة الاقتصادية المختلفة وتركيز أغلبهم في الأنشطة الأولية والخدمات، وكل هذه العوامل تمثل أحد المعوقات الديمقراطية للتنمية.
- كما عدم وجود سياسة واستراتيجية لعملية التخطيط تمثل أيضا عامل من عوامل عرقلة التنمية، والذي يرجع إلى عدم وجود إطار ذهني أو فكري للمخططين والمتقدمين لخطط وبرامج التنمية، كما أن هناك معوقات تتعلق بالتخطيط في حد ذاته وهي:
- نقص المعلومات حول المشروع المبرمج كطبيعة المجتمع والبيئة والتكاليف، مع صعوبة تحديد الأولويات بأساليب عملية و وصفية، وأساليب وطرق القياس ومشكلات تحديد الاحتمالات، وتشتت الأهداف وعدم وضوحها.
- إضافة إلى نقص وتضارب المعلومات بخصوص الوضعية الاقتصادية لكثير من البلدان والتي تسمح لها باتخاذ وصنع القرار المتعلق بالسياسات الاقتصادية والتنموية، وكذلك تضارب المعلومات في الحجم الحقيقي للكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والآثار الناجمة عنها إما غير معروف أو تتضارب المؤشرات بشأنه. [29]
- كما أن تعقد الإجراءات الإدارية وتفشي الروتين وانجازاته، وصعوبة التنسيق بين الوحدات الإدارية الجديدة من ناحية، وبينها وبين الأجهزة التقليدية القائمة من ناحية أخرى، كذلك التطبيق الذكي للنماذج التنموية التي نجحت في

مجتمعات أخرى، وإضافة لعدم وجود أو نقص كفاءات إدارية مؤهلة ومدربة قادرة على تحمل المسؤوليات التنموية. [30]

- ويعتبر أيضا الجانب الثقافي من بين عراقيل التنمية، فالثقافة بمختلف معتقداتها كالتقاليد والقيم واللغة والدين كالتمسك بالقديم يظهر خاصة في المجتمعات التقليدية الريفية عنها في المجتمعات الحضرية والصناعية، والنظر إلى التغيير والتعديل نظرة سلبية.

كما أن القيم الاجتماعية والثقافية والدينية التي تسود المجتمع تعوق نجاح المشروعات وبرامج التنمية كمعارضة الهندوس لتربية الأبقار تربية اقتصادية، حيث لا يتم استخدام لحومها وألبانها استخداما أمثل (تقديس البقرة وعبادتها). [31]

4. التنمية والمجتمع المحلي:

تمثل تنمية والمجتمع المحلي من الأهداف الأساسية التي تسعى وتهدف إليها التنمية بصفة عامة، فالمجتمع المحلي هو جزء من المجتمع الوطني أو القومي يضم مجموعة من الأفراد في منطقة جغرافية معينة ينشأ بينهم تبادل اقتصادي أو تضامن اجتماعي أو تنظيم سياسي وتجمع بينهم خصائص مشتركة تميزهم عن غيرهم من أفراد المجموعات الأخرى، وتوافق في المصالح والغايات الأساسية، أما تنمية المجتمع المحلي فهي عملية فعل اجتماعي مقصود بها جماعات من الناس في المجتمع المحلي بقصد إحداث تغييرات في أحوالهم الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، والبيئية. [32]

الخاتمة:

تمثل التنمية أحد أولويات الدولة التي تسعى جاهدة إلى تحقيقها، وبحكم أن التنمية المحلية ترتبط بالإدارة المحلية أو الأجهزة التنظيمية للدولة (الولاية، البلدية ...) فتجسيد التنمية على أرض الواقع يتطلب جهاز تنظيمي فعال يلبي تطلعات المجتمعات المحلية، فالإدارة الناجحة هي التي تستطيع كسر الصعوبات التي تحيط بها، وايجاد الحلول لها، والبحث عن موارد مالية لتدعيم برامجها التنموية، بدل الاعتماد على الاعانات المالية التي تقدمها الدولة.

كما أن إشراك المواطنين في العملية التنموية تمثل أحد مقومات التنمية المحلية، وذلك بتوعية المواطن وإحساسه بأهمية التنمية (تغيير النظرة السلبية للتنمية)، وبالتالي يساهم في دفع عجلة التنمية المحلية سواء مساهمة مادية أو تقديم أفكار اقتراحات...، أي جعله يشغل دور المراقب والمنفذ للبرامج التنموية في نفس الوقت.

قائمة المراجع:

1. محمد محمود الطعامنة: **نظم الإدارة المحلية (المفهوم والفلسفة والأهداف)**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان، 2003، ص: 3.
2. سمير عبد الوهاب: **الإدارة المحلية والبلديات في الوطن العربي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الامارات العربية المتحدة، 2007، ص: 71.
3. أكرم سالم: **حقائق ومعايير عن الإدارة المحلية أو الحكم المحلي**. موقع الحوار والتمدن. (www.m.alhewar.org)، 21 أفريل 2008.
4. عبد الكريم مسعودي: **تفعيل الموارد المالية للجماعات المحلية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2013، ص: 16-17.
5. نفس المرجع، ص: 17.
6. عبد المطلب عبد الحميد: **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدار الجامعية للطبع والنشر، الإسكندرية، 2001، ص: 55، 56، 57، 58، 59.
7. بسمة عولمي: **دور الجباية المحلية في تمويل التنمية في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، المركز الجامعي تبسة، الجزائر، 2004، ص: 7.
8. صفوان المبيضين وآخرون: **المركزية واللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية**، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان، 2011، ص: 39، 40، 43، 44.
9. بسمة عولمي: **دور الجباية المحلية في تمويل التنمية في الجزائر**، المرجع السابق، ص: 9.
10. بومدين طاشمة: **الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر**، كلية الحقوق، تلمسان، ص: 3.
11. عمرو محي الدين: **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار النهضة العربية، بيروت، ص: 208.
12. Richard Sober g : **Principals + of Economic + Sociology**, Princeton University Press, New Jersey USA, 2003 p : 241.
13. يسرى دعيس: **البيئة والتنمية المستدامة** – قضايا وتحديات وحلول، البيطاس سنتر للنشر والتوزيع، ط1، الإسكندرية، 2006، ص: 503.
14. رعد عبد الجليل علي: **التنمية السياسية، مدخل للتغيير**، الجامعة المفتوحة للنشر، ط1، ليبيا، 2002، ص: 26.

15. سميحة طرى: **دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية**، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، ط1، الإسكندرية، 2016، ص: 27، 28.
16. نفس المرجع، ص: 27، 28.
17. رفعت العوضي وآخرون: **الأمة وأزمة الثقافة والتنمية**، دار السلام، ط1، مصر، 2007، ص: 54
18. جلبي علي عبد الرزاق: **علم الاجتماع التنمية المستدامة**، المقومات والمؤشرات، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2016، ص: 22، 23.
19. سميحة طرى: **دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية**، المرجع السابق، ص: 28.
20. عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زيد: **التنمية المستديمة، فلسفتها وأساليب تخطيطها، وأدوات قياسها**، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2007، ص: 23.
21. خبابة عبد الله: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، آلية لتحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعة الجديدة، إسكندرية، 2013، ص: 117-118.
22. محمد أمين عبوب: **المجتمعات الافتراضية، أنماطها، ومشكلاتها**، مجلة الإعلام والاتصال (مجلة الكترونية)، موقع (www.diraset.com).
23. محمد قاسم: **أشكال المجتمع، تركيبه وحاجاته**، مجلة آفاق علمية وتربوية، موقع (www.al3loum.com)، 24 فيفري 2014.
24. عناصر المجتمع وأنواعه: www.amerza.net/reading.php، 2016/06/28.
25. الجمل هشام مصطفى: **دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوظيفي**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص: 78، 80، 89.
26. حربي محمد عريقات: **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار الكرمل للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 1997، ص: 59.
27. محمد عبد الفتاح محمود عبد الله: **تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص: 119، 120، 121.
28. أبو الحسن عبد الموجود، إبراهيم أبو زيد: **التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009، ص: 129.

29. حسين علي: **إدارة سياسات التنمية (أوراق وقائع ندرة إدارة سياسات التنمية)**، المنظمة العربية، وندوات ومؤتمرات للتنمية الإدارية، القاهرة، 1999، ص: 96.
30. محمد عبد الفتاح محمود عبد الله: **تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية**، المرجع السابق، ص: 118، 119.
31. أحمد مصطفى خاطر: **تنمية المجتمعات، الاتجاهات المعاصرة**، دار المكتب الحديث الجامعي، الإسكندرية، 2005، ص 174، 175، 176.
32. كامل عمران: **مسائل وإشكالية تنمية المجتمع المحلي**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيثر بسكرة، العدد الخامس، الجزائر، ديسمبر 2003، دون صفحة.